

محضر لجنة المالية والتخطيط والتنمية

عدد 34

تاريخ الاجتماع: الخميس 18 فيفري 2021

- جدول الأعمال:

- النظر في مشروع قانون عدد 143/2020 يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 22 أكتوبر 2020 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تعزيز وتأمين تزويد تونس الكبرى بالماء الصالح للشرب
- النظر في مشروع قانون عدد 144/2020 يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان عند أول طلب المبرمة بتاريخ 22 أكتوبر 2020 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلقة بالقرض المسند للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للمساهمة في تمويل برنامج تعزيز وتأمين تزويد تونس الكبرى بالماء الصالح للشرب
- ابداء الرأي حول مقترح القانون الأساسي عدد 134-2020 المتعلق بتنقيح القانون العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وذلك بطلب من لجنة تنظيم الإدارة والقوات الحاملة للسلاح.

- الحضور:

- الحاضرون: 14
- المعتذرون: 03
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 04

رفع الجلسة: س 11 و 55 دق

افتتاح الجلسة: س 10 و 05 دق

## المداولات:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم الأربعاء 18 فيفري 2021 استهلتها بالنظر في طلب لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح إبداء الرأي في الجانب المالي المتعلق بمقترح القانون الأساسي المتعلق بتنقيح القانون عدد 112 لسنة 1983 والمؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والذي يهدف إلى الانتداب بصفة استثنائية لعملة الحضائر الذين تجاوزوا سن 45 سنة بشرط قضاء 05 سنوات عمل فعلي مع ضبط إجراءات انتدابهم بأمر.

ودار نقاش، أفاد من خلاله النواب أنه تم الاتفاق بين رئاسة الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل على تسوية الوضعية المهنية لعمال الحضائر ما بعد سنة 2010 في اتجاه القطع مع العمل الهش، مشيرين إلى أن هذا الاتفاق لم يشمل ادماج العملة الذين فاقت أعمارهم 45 سنة (والذي بلغ عددهم حوالي 15000) في أسلاكهم المهنية التي مارسوا فيها العمل على اعتبار عدم إمكانية الانتداب في الوظيفة العمومية أو القطاع العام بعد سن 45 سنة والحال أن عديد الاتفاقيات بعد الثورة أدمجت من تجاوز عمرهم عن 45 سنة باعتبارها استثناءات.

وأضافوا أنه بات من الضروري أن يتم انتداب هذه الفئة العمرية خاصة وأن هذه المبادرة لا تتعارض مع القانون الأساسي للميزانية لأنها لن تؤدي إلى إضافة أعباء جديدة للميزانية باعتبار أنه تم رصد موارد لفائدة عمال الحضائر ضمن ميزانية التنمية لسنة 2021. هذا وأكدوا على ضرورة التوصية بالإسراع في إنصاف هذه الفئة وتسوية وضعيتهم المهنية وتفعيل ذلك ضمن قانون المالية التعديلي المزمع إحالته في غضون شهر مارس لسنة 2021. وواصلت اللجنة في نفس الجلسة النظر في مشروع القانونين عددي 143 و 144-2020. وخلال النقاش، أثار أحد النواب مسألة عدم مدّ اللجنة بتوضيحات مدققة حول المشروع الضخم المتعلق بالمرفأ المالي من قبل وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار خلال جلسة الاستماع خاصة من حيث مكوناته وتمويله ومدى التقدم في إنجازه. وعليه فقد طلبت

اللجنة من الوزير المعني مدها بمعطيات حول هذا المشروع الاستثماري إضافة ملامح المخطط الخماسي للفترة الممتدة بين 2020-2025 قبل عرضه على مجلس نواب. كما قررت في نفس الإطار توجيه مراسلة إلى وزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية قصد مدّ اللجنة بالقوائم المالية المحينة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للثلاث سنوات الأخيرة ليتسنى للجنة دراسة كل هذه المعطيات قبل عرض مشاريع القوانين المذكورة على التصويت.

- قرار اللجنة: مواصلة النظر في مشاريع القوانين عددي 143 و144-2020.

مقرر اللجنة:

رئيس اللجنة: